مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
اتحاد المصدرين والمستوردين العرب
جامعة الدول العربية

النشرة الإعلامية للمكتب الإقليمي لإتحاد المصدرين والمستوردين العرب في سورية

نشرة إعلامية مجانية

العدد 4 - تشرين الأول 2011

- القمة العربية الاقتصادية و التنموية الثانية ..... ص 2-3
- أهمية شركات التأمين في دفع عملية التنمية ص 6
- دور جمعية مالكي مكاتب الشحن في التنمية الأقتصادية..... ص 5
- الترويج و التعريف بالمنتجات السورية.. ص 7

تحديات الاقتصاد العربي

رئيس المكتب الإقليمي في سورية السيد حسن جواد

تواجه الإقتصاديات العربية تحديات جديدة نتيجة لحالة عدم الأستقرار التي شهدتها الأونة الأخيرة .و هذه الحالة هي محل اهتمام من قبل الكثير لكون ما تشكله هذه المنطقة من أهمية كأحد أهم مصادر انتاج النفط الرئيسية في العالم .

و هذه التوترات ألقت بالكثير من التداعيات السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية و بخاصة السياحة و الاستثمار الأجنبي المباشر.

ففي اليمن ألحقت الأزمة السياسية خسائر بالاقتصاد الوطني و السياحة و الأستثمارات و الصادرات تقدر بحوالي /٥/مليارات دولار .إضافة إلى ارتفاع أسعار الدولار بنتيجة انخفاض لعائداتها من العملة الصعبة بسبب توقف تصدير كميات كبيرة من النفط .

أما في مصر فتقدر الخسائر المتوقعة التي ألحقت بالأقتصاد المصري بمبالغ تجاوزت /١٥٠/مليار دولار .

ففي القطاع السياحي لوحده تقدر الخسائر بحاولي /٣/ مليار دولار عدا عن قطاعات الصناعة و النقل و الزراعة و انخفاض الصادرات من الغاز الطبيعي أو الغاز المسال.

وبالنسبة لتونس فإن الزلزال السياسي الذي شهدته كان وقعه شديدا على الأقتصاد التونسي الوطني واكبر من الأزمة المالية و الأقتصادية التي شهدها العالم في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٩ الأمر الذي أثر على صادرات البلاد من الصناعات و التجارة . حيث قدرت خسارة المؤسسات الأقتصادية التونسية بمبالغ تجاوزت /٢٥٠/ مليون دولار جراء عمليات الحرق و النهب و التخريب و بسبب الأعتصامات و الأضرابات عن العمل.

و كون الثورات العربية امتدت الى ليبيا البلد العربي النفطي الكبير العضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) و التي تصدر يوميا ١.١ مليون برميل من النفط الى اوروبا فقد ازدادت حدة هذه الأثار على الأقتصاد العالمي تجلت مباشرة في ارتفاع أسعار النفط عالميا ليصل الى سعر /١١٠/دولار للبرميل ومن المتوقع ان يصل الى ٢٢٠ دولار للبرميل اذا استمرت الأزمة و تفاقمها حسب توقعات الاقتصاديين. الأمر الذي سيكون له اثار

تضخمية على المدى القصير و المتوسط و ستكون الدول الغربية غير قادرة على مواجهة هذه الانعكاسات مهما قامت به لتفادي هذه الأثار "انخفاض انتاج النفط والغاز - انخفاض صادرات النفط والغاز".

حيث أن هذا الارتفاع سيكون سببا في رفع تكاليف الأنتاج و زيادة ضرائب الاستهلاك مما يزيد من الضغط على أسعار السلع بشكل عام و الاستراتيجية بشكل خاص و يحد من تدفق صادرات دول أخرى الى هذه المنطقة المتوترة .

إن توقف تدفق النفط العربي إلى بقية دول العالم سيكون له أثره السلبي الكبير على الأقتصاد العالمي و سيجر الويلات على كثير من الشعوب من بينها الشعوب العربية التي ستدفع بيدها اليمين أكثر بكثير ما كسبته بيدها الأخرى من ارتفاع سعر البترول و بهذا لابد أن يكون للحكومات العربية قدرة على ادارة هذه الأزمة من خلال اتباع سياسات اقتصادية و اجتماعية لتلافي الأثار السلبية هذه و الخروج بأقل الخسائر و القدرة على الاستمرار في عمليات التنمية الأقتصادية و الاجتماعية و المحافظة على مكانتها في الاقتصاد العالمي و كذلك امكانية زيادة و تمتين العلاقات الاقتصادية التبادلية فيما بين الدول العربية .

سورية - دمشق - طريق عام زملكا عربين - بناء مجموعة جواد
هاتف : 5240104 11 963 + فاكس : 5234538 11 963 + ص . ب : 11420
www.arabimexport.org syria@arabimexport.org

القمة العربية الاقتصادية و التنموية الثانية
مشاريع قديمة في أزمنة جديدة

د. موفق مرزة

عقدت في التاسع عشر من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١ قمة اقتصادية رفيعة المستوى في شرم الشيخ المصرية ، و ذلك بحضور عدد من الرؤساء و الملوك العرب ورؤساء الوزارات ووزراء الخارجية على مدى يومين ، وقد ناقش المجتمعون قضايا الأمة العربية المعاشية و غيرها من محيطها إلى خليجها وأقروا توصيات عدة مدبجة بالعديد من الحيثيات المنمقة تعطي الانطباع بأن الأمور الاقتصادية العربية كلها بخير و تسير وفق ما يخطط لها الباحثون المعنيون الاقتصاديون في البلدان العربية ، على أن هناك ملاحظات وآراء قد لا تكون بعيدة عن مراقبي الأمور بعين باصرة من أهمها :

١- تغيير اسم هذا النوع من القمم و بدءا من هذه القمة إلى " القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية التنموية الثانية " ما يشعر أن من أهداف هذه القمم ليس فقط القضايا الاقتصادية و التبادلات التجارية بل وكذلك الأخذ بعين الاعتبار الموضوع التنموي بشقيه الاقتصادي و الاجتماعي والذي يجب أن يكون محركا رئيسا و باعثا أساسيا للتقدم الاقتصادي و الاجتماعي وباقي مناحي الحياة الأخرى في البلدان العربية ، وإذا صح تفسيرنا للأمور وكان تفسيرنا مطابقا لما عناه أصحاب التغيير فإن هذه الكلمة ذات دلالة عظيمة على حسن إدراك الأمور و التفكير الصحيح إذ أن التنمية غير النمو وكأن الأمر يكون مختلفا لو قيل "والنمو" مثلا عوضا عن كلمة" التنموية " والفرق شاسع بين التعبيرين ، و عموما فهذه نقطة تحسب لصالح منظمي المؤتمر.

٢- أشارت التوصيات إلى الالتزام بتمويل المشاريع التي قدمتها دولة فلسطين لدعم صمود القدس و مواجهة إجراءات التهويد وكذلك الالتزام بالاستراتيجيات التي تم إقرارها في قمة الكويت بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٩ و المضي قدما في تنمية المجتمعات العربية بشريا و اقتصاديا و اجتماعيا و تقنيا و التواصل المعلوماتي و التجارة البينية و الربط الكهربائي و السككي والبحري تعزيز الاستثمارات المشتركة و إقامة الاتحاد الجمركي العربي وتطوير التعليم خصوصا والحد من البطالة و غيرها من المشاريع التي بلغت بالإجمال حوالي ٢٣ مشروعا،

إن هذه التوصيات هي في الحقيقة تكرار لما ورد في القمم السابقة و التي تعني شيئا واحدا هو عدم تنفيذها لغايته ، اللهم إلا مشروع دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة التي أقرها مؤتمر الكويت في ٢٠٠٩ و حظيت بدعم من أميرها برأسمال يقدر بملياري دولارا أمريكيا ولازالت تنتظر تسديد الحصص المقررة من معظم الدول العربية للآن ، وبالتالي فإن ذلك يعني أن لابد من تنفيذ مقررات المؤتمر السابق قبل طرح مشاريع جديدة .

٣-أن تكرار طرح مشاريع سبق أن تبناها مؤتمر سابق يعني شيئا واحدا وهو عدم تنفيذ هذه المشاريع بعد عامين كاملين وهذا يعني أن هناك خللا ما يعود إلى:

= الافتقار إلى موضوعية التنفيذ أو لنقل واقعية التنفيذ للمشاريع المطروحة

= الافتقار إلى الجدية في التنفيذ وإيلائها الأهمية المطلوبة و السير بها نحو تحقيقها

= الافتقار إلى التمويل اللازم لتحقيق التنفيذ حتى وإن توفر البندين السابقين

= و تبقى النقطة الأهم وهي ايجابية نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المطروحة

و كمثال صغير على ذلك فالربط السككي بين العالم العربي هو في الحقيقة من أهم المشاريع المطروحة و بصرف النظر عن مضامين هذا الربط سياسيا فإن النتائج الاقتصادية والاجتماعية عظيمة جدا و لكم يحقق من اختصارات للوقت و تسهيل للتجارة البينية العربية و التكامل الاقتصادي العربي الذي ننادي به منذ عام ١٩٥٧ و العديد من المزايا الأخرى ، إلا أن تحقيق هذا الربط للأسف لازال غير قريب لتداخل مجموعة من العوامل السياسية و التمويلية و التقنية و المؤثرات الخارجية وغيرها.

وكذلك فيما يتعلق بالشباب و الارتقاء بالتعليم والحد من ظاهرة البطالة المتزايدة في الوطن العربي رغم الخطط و البيانات و البرامج الحكومية فإن الواحد منهما متعلق بالآخر وليس من السهولة بمكان تحقيق هذا الأمر ذلك أن قطار التزايد السكاني لازال يبتلع في معظم بلدان العالم العربي الانجازات التي تحققها في مختلف الأصعدة وكأن هناك معادلة طردية من طرف بين تحقيق النمو اقتصادي و التزايد السكاني فيها – في العالم العربي – ومعادلة عكسية من طرف آخر، فكلما زاد معدل التزايد السكاني في العالم العربي أدى إلى تمدد البطالة عوضا عن تمدد الطاقة الإنتاجية.

٤- إن النقطة الأخطر في الموضوع هو ان معظم المشاريع المطروحة لم ترتق – في رأينا – إلى النقطة الأولى التي استهلينا بها الموضوع و هي نقطة تنمية أم نمو، ذلك أن المشاريع -المطروحة -المكررة- تبحث في جوهرها عن تحقيق النمو الاقتصادي دون التنمية الاقتصادية ، و لئن كانت برامج و خطط التنمية الاقتصادية لاتغيب عن العديد من الدول العربية فإن البعض الآخر لازال غير قريب منها ولا أدل على ذلك من البنى الاقتصادية في العالم العربي ، هذه الاقتصادات المثقلة بالديون الخارجية أو العجوزات الدائمة أو الاعتمادية على مصدر اقتصادي واحد و غيرها ، وفي الوقت الذي تحقق فيها دولا أجنبية معدلات نمو تصل لغاية الـ ٩٪ أو حتى الـ ١٠٪ فإن هذه المعدلات تتراوح بين ٢,٥٪ و ٥,٥٪ في البلدان العربية.

٥- أما بالنسبة للاستثمارات العربية البينية التي تعتبر رافدا تمويليا هاما للمشاريع، فلازالت دون المستوى المطلوب و من هنا فلقد اختص المنتديان الثاني و الثالث المنعقدان على هامش القمة بموضوع الاستثمارات العربية البينية و سبل تشجيعها والأطر المؤسساتية لتحسين مناخ الاستثمارات العربية و تأمين المخاطر غير التجارية فيها ، وهنا نرى أن من أهم طرق تحسين المناخات المناسبة للإستثمارات العربية هي التشريعات الناظمة والتعليمات و النظم الإدارية الاجرائية التسهيلية إضافة للقوانين الحامية لها من المخاطر غير التجارية وهذا مايراه معظم المستثمرون العرب.

إن معظم إن لم نقل كل القرارات التي صدرت عن القمة الاقتصادية الثانية في شرم الشيخ زاهية الألوان ولاعيب فيها سوى أنها مشاريع قديمة في أزمنة جديدة والله أعلم إلى متى إلى متى ستظل تعرض .

زيارة السفارة المصرية :

وفد من مجلس إدارة المكتب الإقليمي في زيارة عمل تنفيذا لخطة المكتب الإقليمي السنوية و تحقيقا لأهداف مجلس الوحدة الإقتصادية العربية في تشجيع التجارة البينية العربية وإنطلاقا من المصلحة القومية للبلدان العربية في زيادة التبادل التصديري بينها و خصوصا في هذه المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية ، فقد قام وفد من مجلس إدارة المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين و المستوردين العرب – سورية بزيارة إلى سفارة جمهورية مصر العربية، وذلك لبحث عدة نقاط هامة تهم المصدرين و العملية التصديرية، و قد تناول الطرفان واقع العملية الاقتصادية في البلدان العربية و التبادل التجاري البيني العربي و إمكانية زيادة التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين ، كما استعرض معالي السفير شوقي اسماعيل مع الوفد أنشطة المكتب الإقليمي في سورية ودوره في تفعيل التعاون التجاري العربي و إسهاماته في رفع الأداء التصديري لسورية و تفعيل الروابط بين المكاتب الإقليمية و الأمانة العامة ، و قد أبدى الجانبان ارتياحهما لمسيرة العلاقات الاقتصادية بين البلدين و تطلعهما لآفاق أوسع من التصدير المتبادل و المتكامل بين البلدين الشقيقين، و عليه تم الاتفاق على:

= ترتيب لقاء مع أعضاء المكتب الإقليمي في سورية يقوم فيه الملحق التجاري بالسفارة بتزويد أعضاء الإتحاد بأهم الصناعات و المنتجات المصرية

= تزويد المكتب الإقليمي بقائمة تتضمن أهم التجار و الصناعيين الراغبين بإقامة علاقات تجارية مع نظرائهم السوريين في كل القطاعات.

بروتوكولات جديدة بين المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين و المستوردين العرب - سورية و بين جهات مهمة جدا

تم في المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين و المستوردين العرب – سورية توقيع بروتوكول تعاون بين كل من المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين و المستوردين العرب – سورية و مجموعة الحسامي الدولية للنقل وذلك بتاريخ ٢٠١١/٣/٢ في مقر الاتحاد بدمشق، و قد وقعه عن المكتب الاستاذ حسن جواد رئيس المكتب الاقليمي بسورية و عن مجموعة الحسامي الدولية للنقل المهندس وسيم الحسامي ، و بموجب البروتوكول يحصل منتسبي المكتب الاقليمي للاتحاد بسورية على حسم خاص على نفقات الشحن للسلع المصدرة إلى خارج سورية بمقدار ١٠-١٥ ٪ من نفقات الشحن وهذه في الحقيقة ميزة خاصة لمنتسبي الاتحاد من الشركات و التجار المصدرين إلى العالم العربي و غيره بالإضافة على التعاون في مجالات أخرى كالدورات التدريبية و المعارض و المؤتمرات و الأنشطة المتكاملة بين الطرفين وتقديم الدعم و المساعدة في أساليب العمل والبحث العلمي.

و من جهة أخرى تم التوقيع بين المكتب الإقليمي للاتحاد المذكور – سوية و جمعية مكاتب الشحن في سورية على بروتوكول تعاون آخر بين الطرفين و ذلك بتاريخ ٢٠١١/٣/٢ ينص على التعاون الكبير بينهما في مختلف المجالات المكنكنة إن على صعيد الدورات التدريبية أو التأهيلية أو التسهيلات المكنة لصالح المصدرين المنتسبين إلى المكتب الإقليمي الاتحاد – سورية و النهوض بالمستوى العلمي و الفني و المهني و الإداري و تحديث المعرفة بالاتفاقيات و القواعد الدولية لصناعة الشحن المحلي و الدولي و تفعيل أنشطة مشتركة لصالح الاهتمامات المتكاملة و المشتركة بين الاستيراد و التصدير و الشحن،

و من الجدير بالذكر أن هذه هي المرة الأولى في سورية التي يتم التعاون فيها بين جهة تصديرية و جهات دولية ناقلة للسلع التصديرية و من المتوقع أن تعود الفوائد الأولى لهاتين الاتفاقيتين وباقي البنود التسهيلية فيهما على منتسبي اتحاد المصدرين و المستوردين العرب، المكتب الاقليمي سورية و هي بلا شك خطوة صحيحية إلى الأمام فيسبيل تشجيع التصدير و التجارة البينية العربية و الدولية.

الأنشطة المحلية

أنشطة محلية :

قام المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين و المستوردين العرب – سورية بتوقيع بروتوكول تعاون مع الاتحاد العربي لمنتجي البويات و الدهانات في دمشق وذلك بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٨ ، و قد وقع البروتوكول عن المكتب الأستاذ حسن جواد رئيس المكتب الإقليمي و عن الاتحاد العربي لمنتجي البويات و الدهانات الأستاذ ممتاز دعبول رئيس المكتب الإقليمي للاتحاد في سورية، وفي الواقع هذا البروتوكول هو الثاني الذي يوقعه المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين و المستوردين العرب – سورية مع هيئة دولية عربية خلال عدة أشهر فقط ، و ذلك بعد توقيع مثل هذا البروتوكول مع برنامج تمويل التجارة العربية التي تتخذ الإمارات العربية مقرا لها في أواخر العام الماضي، إن أهمية توقيع هذا البروتوكول تأتي كونه يتم بين جهتين دوليتين تنتميان إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي هي واحدة من أهم أعمدة الجامعة العربية ذاتها،

مما يعني زيادة في التنسيق بين المنظمات الإقليمية و رفع وتيرة العمل التصديري لمختلف السلع الاقتصادية و بالتالي تفعيل التجارة البينية العربية بمستويات أعلى .

هذا وإن المكتب ليعرب عن استعداده للمساعدة في تسهيل أية حسومات ممكنة من اتحاد منتجي البويات و الدهانات لمنتسبي المكتب إن طلبت.

دور جمعية مالكي مكاتب الشحن في التنمية الأقتصادية

إن أهمية التصدير تكمن في أنه العامل الأساسي في التنمية الاقتصادية في سورية التي تتجه نحو التحرير الاقتصادي وذلك من خلال إحداث منظومة تشريعات إدارية متكاملة تنظم العمل التصديري وتقدم الصورة اللائقة للصناعات السورية بغية الانفتاح على العالم وعبر تنفيذ عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الدولية ومن ابرز ما تم في هذا المجال إنشاء مناطق حرة مع العديد من الدول العربية والأجنبية وتوقيع اتفاقية التجارة الأوروبية بالأحرف الأولى وإقامة منطقة التجارة الحرة مع تركيا وتقديم طلب للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

كل هذا خلق تحديات جديدة تستوجب تحرير السوق السورية من الحماية ووضع القيود الجمركية الملائمة مع أحكام اتفاقيات التجارة العالمية . وهذه التحديات تتطلب تحسين كفاءة الانتاج الوطني لتكون قادرة على المنافسة عالميا للوصول إلى مفهوم التصدير التنافسي والذي يهدف إلى رفع قدرة المنتجين على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية وثقافية إلى دول وأسواق عالمية بغرض تحقيق أهداف الصادرات في الأرباح والقيمة المضافة والتوسع في زيادة فرص العمل والتعرف إلى الثقافات الأخرى والتكنولوجيا الجديدة .

واستنادا إلى ما تقدم إحداث مكان لصانعي القرار لمعرفة الصعوبات التي يعانيها التصدير المحلي والمتمثلة في ضعف القدرة التنافسية للعديد من المنتجات التي سببها التلاعب بأسعار المواد المستوردة وأوزانها وتعقيد إجراءات منح إجازات الاستيراد وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج المكملة للسلاسل السلعية التي يمكن أن تستفيد من بيئة السوق المفتوح الناتجة عن تحرير التجارة وبالتالي مساهمتها في نمو الاقتصاد الوطني .

كما يتوجب تركيز العمل على :

١- توفير كوادر مؤهلة أكاديميا ومتخصصة بالصناعة التصديرية بشكل كاف .

٢- الاهتمام بعمليات التعبئة والتغليف .

٣- التركيز على التعليم الفني المهني للتصدير ورفع مستوى الثقافة التصديرية .

٤- الاعتماد على الجمعيات الأهلية صاحبة الاختصاص .

٥- التنسيق مع التأمين اللوجستي لمستلزمات الإنتاج بالتنسيق مع قطاع الشحن .

٦- دراسة التكتلات السوقية (الدول العربية - الاتحاد الأوروبي - السوق الآسيوي - الأمريكيتين .... الخ)

والتشابكات مع كل منها على حدا .

٧- ثبات أثر العملة الوطنية على عملية التصدير وعدم تأثرها بعوامل العرض والطلب .

٨- ثبات الاهتمام بالمعارض الخارجية وتفعيل دور الملحقية التجارية في السفارات .

٩- الاهتمام أكثر بالدعاية والإعلان من خلال التركيز على أهم المنتجات السورية وإصدار مجلات وبروشورات متخصصة .

من هنا لابد من دعم الصادرات بقرار جريء لأن التردد بإتخاذ القرار من الحكومة يعني الاستمرار في العجز التجاري وتراجع الصادرات . لذلك لابد من تحرير الصادرات رغم المبالغ الكبيرة المترتبة عليها ورم الضبابية القائمة في معرفة المتستفيد من عائدات التصدير بين المنتج والمصدر ومرحل البضائع .

ولاشك أن الدراسات التي أعدتها هيئة تنمية الصادرات ستكون مفيدة جداً وخير دليل على ذلك تجارب الدول الناجحة التي سبقتنا .

المهندس : وسيم الحسامي
مدير عام مجموعة الحسامي الدولية

أهمية شركات التأمين في دفع عملية التنمية

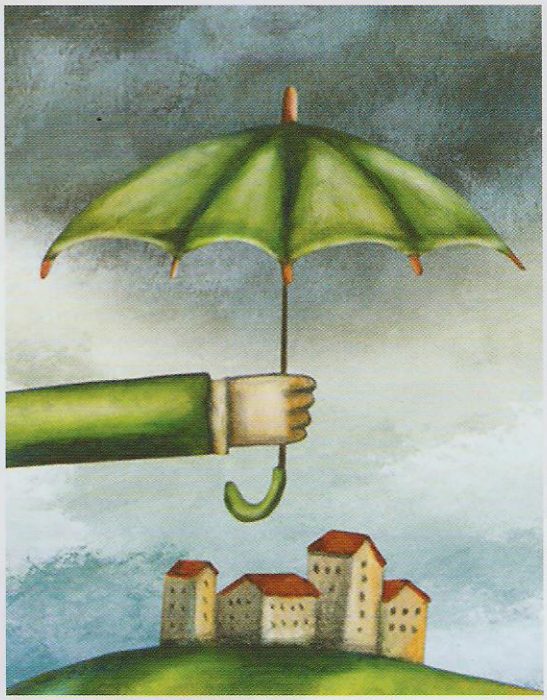

منذ أن وجد الأنسان و هو يتعرض لتحديات و مخاطر متفاوتة في قوتها و تأثيرها و هذه التحديات إما بفعل الحوادث الطبيعية أو بفعل الإنسان و من هنا وجد التعاون الذي هو أساس التأمين لتخطي و تخفيف من شدة هذه التحديات و المخاطر وهو تعاون محمود تحث عليه كافة الأديان السماوية و كذلك الأعراف الأجتماعية .

إن التجارة الخارجية لكل دولة تتكون من الشحنات الصادرة و الواردة وهذه الشحنات هي السبب الرئيسي للرحلة البحرية حيث أن كلا من المصدر و المستورد تتجلى مصلحته بوصول البضاعة سليمة إلى المرفأ و كذلك المحافظة على رأس المال و المحافظة على علاقاته التجارية وجد التأمين البحري ليؤمن حماية من مخاطر الرحلة البحرية من غرق أو انقلاب أو حريق و ما إلى ذلك من الحوادث.

يعتبر التأمين البحري من أقدم أنوع التأمينات نشأت فبدأبتغطية العوارية العامة حيث كانت الخسائر الناتجة تحمل على كافة أصحاب البضائع المنقول بالأضافة إلى مالك السفينة.

و نتج عن ذلك ثلاث أنواع تأمينية كل نوع مختص بغطاء تأميني حسب نوع الخطر و موضوع التأمين كالتالي :

تأمين هيكل السفن و تأمين المسؤولية المدنية و تأمين نقل البضائع .

و قد وصنف الفقهاء و العاملون في قطاعات التأمين تأمينات نقل البضائع إلى نوعين من حيث التسمية فقط :

الأول : التأمين البحري في مفهومه الضيق و الذي يعني التأمين على البضائع المنقولة بحرا.

الثاني :فهو الذي أطلقوا عليه تأمينات نقل البضائع أو البضائع المنقولة و ان كانتا تسميتين فنحن من وجهة نظرنا أنهما مترادفتان لأن تأمينات البضائع المنقولة لا يعقل أن توصف على تغطية البضائع المنقولة بحرا فقط و لكنها تمتد لتشمل نقل البضائع برا و جوا و بالطرود البريدية إضافة الى النقل البحري.

و تأتي أهمية تأمين النقل في أطاره الواسع بالنسبة للأقتصاد الوطني و التجارة الدولية حيث ان هذا النوع من التأمينات يوفر المظلة لعمليات نقل البضائع مما يسهم في تطوير الصادرات و الواردات.

و ننوه بأهمية تأمين الصادرات و الواردات على اعتباره أداة مالية تعمل على توفير حماية المصدرين و المستوردين من المخاطر المتوفرة في الغطاء التأميني من خسارة مالية بسبب الأخطار البحرية الخارجة عن سيطرة المصدر و المستورد .و نوضح أن دور شركات التأمين محوري في دفع عجلة التنمية . و الوعي التأميني.

إن الخدمات التي تقدمها شركة العقيلة من تأمين الصادرات سوف تسمح للمصدرين بفرصة دخول الأسواق الخارجية بكل ثقة و أمان و يمنحهم ميزة تنافسية من خلال إمكانية تقديم ضمان الغطاء التأميني للشحنات.

عملية التأمين تأتي لتوزع المخاطر حسب الاختصاصات .فشركات التأمين تتحمل خطر نقل البضائع و هياكل السفن و المسؤولية المدنية و تترك لصاحب البضاعة تحمل المخاطر التجارية.

و تصب أجبارية التأمين في سورية بالنسبة للواردات في مصلحة المستورد حيث تؤمن له جو من الأمان و الأستقرار اللذان يساعداه على المصداقية و المنافسة في السوق .

و سيكون توسيع قطاع التأمين و قاعدة المصدرين و المستوردين عاملا ايجابيا على جميع المستويات و المساهمة في تنويع مصادر الدخل حيث تساهم بشكل أساسي في توسيع نطاق المبادلات التجارية و تدفق الاستثمارات لا سيما الناتج المحلي.

الأستاذ : فراس العظم
مدير عام شركة العقيلي التكافلية

الترويج و التعريف بالمنتجات السورية

يمثل النهوض بالتصدير مقوماً أساسياً من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية السورية , نظرا إلى دوره القاطر للمجالات الإنتاجية والاستثمارية والتشغيلية في الدولة عن طريق الترابطات الأمامية والخلفية لعملية التصدير ومساهمتها في توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجيةوتعزيز التنمية الاقتصادية وفي إطار التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي والانفتاح على الأسواق العالمية وتنفيذاً لما جاء في الخطة الخمسية العاشرة , فقد تم إحداث هيئة تنميةوترويج الصادرات ,لتعمل على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات السورية وتساعد المصدرين في اختراق الأسواق العالمية وذلك عبر مجموعة من الخدمات التي تنقسم إلى :

أولاً : خدمات الترويج والتعريف بالمنتجات السورية

وتشمل أية نشاطات تعريفية بالشركات السورية والمنتجات الوطنية مثل :

- تنظيم الجناح السوري في المعارض الدولية المتخصصة وتحمل قسم من تكاليف مشاركة الشركات السورية في هذا المعرض تصل حتى ٥٠٪ من نفقات حجز الأرض وتجهيز الديكور الملائم .
- الترويج الإلكتروني عبر الإشتراك في الشبكات التجارية العالمية .
- التواجد في المنتديات والمؤتمرات واللقاءات التجارية العالمية .
- إحداث معرض دائم للمنتجات السورية ليكون بمثابة واجهة عرض لائقة للصناعات الوطنية .

ثانياً : خدمات تحسين الجودة والتأهيل والتدريب وذلك عبر الخدمات التي يقدمها مركز المعلومات التجارية في الهيئة الذي يوفر كل مايحتاجه المصدر السوري من معلومات ودراسات عن الأسواق العالمية والسلع المنافسة وإجراءات دخول المنتجات السورية لمختلف الأسواق العالمية .
وأيضاً يقوم مركز التدريب على التجارة الخارجية في الهيئة بتنظيم الدورات التدريبية وورش العمل التي تساهم في نشر ثقافة التصدير , وتقدم كل مايلزم من معلومات لتحسين جودة المنتجات السورية والسبل الأفضل للإنتاج والتصدير .

ثالثاً : خدمات تساهم في تخفيض تكاليف التصدير وذلك عن طريق تسديد بعض النفقات المترتبة على عملية التصدير مثل الضرائب والرسوم والتأمينات الاجتماعية المتحققة على العاملين في مجال التطوير .
إن تأمين هذه الخدمات سيساهم في تنمية التجارة الخارجية ومد جسور التعاون مع المجتمع الدولي وركوب موجة النهوض الاقتصادي , الأمر الذي يساعد في تحويل التصدير في سورية من مغامرات منفردة وعشوائية إلى عملية مستمرة ذات استراتيجية تعتمد على آلية تسويق جيدة ومبنية على عملية تنشيط صادرات مستمرة تحقق التنمية المستدامة في الجمهورية العربية السورية .

مع ثقتنا الكاملة بأن نجاح هذه المهمة يكون بالتعاون مابين القطاعين العام والخاص .

الأستاذ : حسام اليوسف
مدير عام هيئة تنمية و ترويج الصادرات

التصدير السوري الى أين ؟

يظل الاقتصاد الناجح الهاجس الاساسي في كل دول العالم و يبقى التصدير الناجح هو الأرضية الطبيعية لذلك الاقتصاد ذلك أن السياسات الاقتصادية الناجحة في الدول من أهم عوامل نجاحها و اهم الأركان الاساسية في رسم السياسات الاخرى لها ، إذ الاقتصاد الناجح ينعكس إيجابا على السياسات الاخرى في الدولة سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو اخرى، ومن هنا كان لابد من أن يستاثر بالكثير من الاهمية لواضعي هذه السياسات، إلا ان من المهم ايضا أن نشير هنا إلا أن عصب السياسة الاقتصادية الناجحة هو السياسية التصديرية الناجحة ، وذلك للدور الذي يلعبه التصدير الناجح في خلق السياسة الاقتصادية الناجحة، فبالاضافة إلى أن التصدير الناجح يلعب دورا أساسيا في جذب التدفقات النقدية الأجنبية من الخارج، فهو يوفر فرص توظيف كثيرة والاسهام في رفد البلد بالعديد من المنافع الاخرى على الصعيد المالي و الموارد البشرية، إذ أن التجارة الخارجية التي نصبح في صميمها بمحور التصدير الأساسي تستدعي مواكبة أهم التقنيات المستجدة في مختلف المراحل خاصة في عصرنا الحالي، و إن التخلف عن مواكبة هذه التطورات تخلق قصورا وتخلفا ذات آثار غير محمودة على السياسة الاقتصادية .

إذن التصدير يمثل عنصرا هاما وخاصة في البلدان التي لم ترتق بعد إلى مصاف الدول العريقة في التجارات الخارجية مما يجعلها في مواجهة منافسة حادة في التسويق و التصدير بدءا من الانتاج، ومن هنا كانت أهمية عنصر التصدير، ومن هنا كان التركيز بأن العملية التصديرية إن لم تتم بشكلها الصحيح و العقلاني المدروس فلربما كانت النتائج المتحصل عليها لاتتماشى مع النتائج المتوخاة مما يؤدي ليس إلى عدم الحصول على النتائج المخطط لها ولكن خلق تبعات قد تكون موجعة وغير محمودة ،

وإذا اخذنا بعين الاعتبار أن نحو ٤٠٪ من العمالة السورية تعمل في أنشطة ذات علاقة بالتصدير وأن المنافسة القوية التي تتعرض لها السلع السورية تتطلب تدخلا من الحكومة و الهيئات ذات الصلة، وأن استراتيجية تنمية الصادرات تعتمد مسارات متعددة أهمها :

- خفض التكاليف
- إزالة العوائق و الصعوبات القانونية و الإدارية للتصدير
- دعم البنى التحية و المؤسساتية المطلوبة

وإنطلاقا من أهداف المرسوم التشريعي رقم ٦ الصادر في ٢٠٠٩/٢/٣ الذي تأسس بموجبه كلا من :

- المجلس الأعلى للتصدير كجهة إشرافية و لرسم سياسات التصدير ودراسة التشريعات المتعلقة بها
- هيئة تنمية وترويج الصادرات بهدف تنمية و ترويج الصادرات و تحسين جودتها وتشجيع الاستثمار الموجه للتصدير

و صدور القانون رقم ٢٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢ الخاص بتأسيس " اتحاد المصدرين السوريين " والذي يهدف إلى تمثيل المصدرين وتنظيم العملية التصديرية وترويج الصادرات إضافة إلى خلق البنى التحتية اللازمة مع رفع القدرات التصديرية للمصدرين السوريين،

يتضح مدى الدعم الذي توفره الدولة لتصل إلى الحدود المطلوبة لتصدير منتجاتها إلى البلدان الأخرى، ولئن كانت المنظمات الدولية والاقليمية الرسمية منها و غير الرسمية تحاول الاتفاق على ضبط العمل التصديري على إيقاع مصالحها فإن الدول الأخرى أيضا تحاول وضع السياسات الاقتصادية المناسبة لها لحفاظ على موازينها التجارية بما يكفل استحقاقاتها الاستراتيجية ، و من هنا فلقد كان سعي وزارة الاقتصاد و التجارة السورية لايلاء هذه العملية التصديرية اهتماما خاصا وهي حاولت و لا تزال تحاول جاهدة لاتخاذ السبل الكفيلة و الناجعة لتطوير الاقتصاد السوري و على وجه الخصوص تطوير العملية التصديرية ولجم الاستيراد بالحدود المقبولة ، إلا أن هذه المحاولات الجدية و الصادقة لم يقابلها بعد تحقق النتيجة المرجوة، و رغم قيام الدولة بإيجاد هيئة تنمية و ترويج الصادرات وأوجدت فيها صندوق دعم الصادرات واتحاد المصدرين السوريين و رغم العروض االتي تطرحها هيئة تنمية و ترويج الصادرات للتجار للحصول على دعم مالي للتصدير لإن النتائج المتحققة لاتزال غير كافية، ومن إلقاء نظرة على قيم التصدير و الاستيراد لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ، نرى أن قيمة الصادرات في عام ٢٠٠٩ بلغت ٤٨٨٣٣٠ مليون ليرة سورية، في حين كانت في العام ٢٠٠٨ ٧٠٧٧٩٨ مليون ليرة سورية في حين كان في عام ٢٠٠٧ ٥٧٩٠٣٤ مليون ليرة سورية، وهكذا نلاحظ التراجع الكبير في الصادرات في العام ٢٠٠٩ عن عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و يقابل هذا التراجع تزايدا في الاستيراد، فلقد بلغت قيمة الاستيراد ٧١٤٢١٦ مليون ليرة سورية مسببا عجزا مقدارة ٢٢٥٨٨٦ مليون ليرة سورية، و رغم تراجع التصدير في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٣٢٪ عن عام ٢٠٠٨فإن تراجع الاستيراد لم يزد عن ١٦٪ لنفس الفترة وفي الحقيقة إن هذا الانخفاض في التصدير و رغم التشجيع الكبير الذي يلقاه من الدولة و رغم قيام الدولة بكل الخطوات الممكنة لدفع العملية التصديرية قدما، فإن هذا الانخفاض

قد يكون عائدا لعدة أسباب و منها ضعف العمليات التسويقية ، كما أن الانتاج الصناعي السوري يفتقر إلى جودة الانتاج والعلامات التجارية الموثوقة ولامندوحة من التذكير بالصفقات التي أعيدت من بعض الدول لقيام مصدريها السوريين بتصدير سلع لاتتوافر فيها شروط الجودة، كما أن السلع المصدرة تفتقر إلى الابتكارات التي تتيح لها الصمود أمام المنافسة الأجنبية الشرسة لا سعريا و لاجودة ومن النقد الذاتي أن نعترف أن المصدر السوري لايكلف نفسه عناء التعامل مع مراكز الإحصاء والاستشارات الاقتصادية للقيام بجمع المعلومات و التنبؤات عن الاتجاهات العامة للتجارة الخارجية و لا مع مراكز البحوث التسويقية للتعرف على أفضل الوسائل و الطرق العلمية للتسويق محليا أو خارجيا و ولا مع مراكز التصميم للحصول على و الاطلاع على أحدث فنون الشكل الخارجي للسلع – الأمبلاج – خاصة في ميادين الأغذية المصدرة و الألبسة و المفروشات والأحذية مثلا وبمعنى آخر المصدر السوري وكانه لم يسمع بشئ اسمه تسخير العلوم واقتصاديات المعرفة لتروج السلع و التنافسية وقد لانستغرب ذلك فلقد اعتاد المصدر السوري على التمتع بقانون حماية الصناعة الوطنية لعدة عقود من الزمن فرضتها ظروف الاستقلال في البدايات ثم مقتضيات النهوض بالصناعة الوطنية وعملية التصنيع فيما بعد و لم يعتد على المنافسة ، بل و أكثر من ذلك فلقد كان يتم الاتفاق بين المصدرين و المستوردين على الأسعار – أسعار البيع أو أسعار التصدير –

وبحكم كون الشركات في معظمها شركات عائلية مما حدا بها ذلك إلى عدم التطوير الذاتي و اطمئنان المنتجين غلى تصريف سلعهم كما أنه من جهة ثانية لم تنمكن الجهات الأجنبية الأخرى التي تتعامل معنا على المستويات التقنية التي باغتتها بعد الثورة المعلوماتية و اقتصاديات المعرفة خاصة أن معظم التعاملات كانت مع دول الكتلة الشرقية وبتأثير العلاقات الجيدة معها كان يتم التغاضي عن الكثير من المخالفات من كلا الأطراف فكانت المنافسة الأجنبية وعدم التنسيق الكافي مع الجهات المختصة الاخرى محليا و خارجيا وعدم توافر المعلومات الكافية عن أوضاع السوق في البلدان المصدر إليها و عدم الاطلاع على السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول اخرى ، المجاورة منها و الاقليمية والدولية بالاضافة إلى عوامل أخرى أسهمت كلها في تراجع التصدير ، أن هذا التراجع يستدعي منا وقفة ذاتية لوضع اليد على الأسباب وتداركها لمنع أي تراجع تصديري في المستقبل.

موفق مرزة

حقائق وأرقام عن سورية لعام 2009

معدل الخصوبة الكلية	3.5 مولود لكل امرأة (15-49سنة)	عدد المراكز الصحية	1794 مركز
عدد السكان (إحصاء)	20619 نسمة	نصيب المركز الصحي الواحد من السكان	11667 نسمة
عدد السكان (سجل الأحوال المدنية)	23695 نسمة	نصيب طبيب الصحة العام من السكان	692 شخص
معدل النمو السكاني (2006-2010)	2.45 %خلال الفترة (2000-2010)	نصيب طبيب الأسنان من السكان	1420 شخص
الفترة التي يتضاعف فيها عد السكان	29 سنة	نسبة الأمهات اللواتي تلقين رعاية صحية أثناء الحمل	% 87.7
الخصوبة الزوجية لكل إمرأة متزوجة من العمر ١٥-٤٩ سنة	5.8 مولود (2004)	نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة	% 63.8
معدل الوفيات الخام	2.5 بالألف	حجم القوى العاملة	5442 ألف(2009)
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	18.9 بالألف	متعطلون	443 ألف(2009)
معدل وفيات الأطفال الرضع	15.5 بالألف	متوسط الرواتب والأجور / قطاع عام	12730 ليرة سورية (2009)
معدل وفيات الأمهات	56 لكل مائة ألف ولادة حية	متوسط الرواتب والأجور / قطاع خاص	9712 ليرة سورية (2009)
نسبة الأطفال	% 37.2	عدد المساكن	3989053 مسكن
السكان في سن العمل (١٥ - ٦٤ سنة)	% 58.7	معدل التزاحم في الغرفة	1.35 فرد / الغرفة
كبار السن	% 4.1	دليل التنمية البشرية العام	0.726
نسبة الجنس	104.5	متوسط دخل الفرد	4411 ليرة شهرياً
معدل الإعالة الإقتصادية	3.5 فرد	متوسط الكثافة السكانية	96 نسمة/كم٢ (2010)
معدل الإعالة العمرية	0.72 فرد	نسبة السكان المستفيدون من الصرف الصحي	% 97.3
الأمية بين الإناث ١٥ سنة فأكثر	% 22.8	نسبة السكان المستفيدون من مياه الشرب	% 88.3
الأمية عند الذكور ١٥ سنة فأكثر	% 8.9	نسبة السكان المستفيدون من الكهرباء	% 98.5
نسبة الأمية بين السكان ١٥ سنة فأكثر	% 15.6	متوسط عدد السكان لكل سرير في المشفى	682 فرد
حجم الأسرة	5.2 فرد	عدد مدارس التعليم الأساسي	17120 مدرسة
نسبة العزوبية بين السكان ١٥ سنة فأكثر	% 39.7	عدد التلاميذ لكل معلم في التعليم الأساسي	17 تلميذ
نسبة العزوبية بين الذكور ١٥ سنة فأكثر	% 41.2	عدد الجامعات الحكومية	6
نسبة العزوبية بين الإناث ١٥ سنة فأكثر	% 31.7	عدد الكليات في الجامعات الحكومية	124 كلية
نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان	% 53.5	عدد الجامعات الخاصة	17
العمر المتوقع عند الولادة	73 سنة	نسبة الأثاث من إجمالي قوى العمل ٢٠٠٥	% 14.8 (2009)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة	62943 ليرة سورية	عدد المدن الكبيرة	13
دليل الفقر البشري	11.9	طول الحدود	2413 كم
الحرمان من مستوى معيشة لائق	8.3	أعلى قمة جبل	2814 كم
عدد المشافي والمصحات	463 مشفى	أطول نهر يمر ضمن الأراضي السورية	610 مترا
عدد الأسرة	32000 سرير	أكبر بحيرة في سورية	665 كم^2

اتحاد المصدرين والمستوردين العرب

سورية - دمشق - طريق عام زملكا عربين - بناء مجموعة جواد

هاتف : 5240104 11 963 + فاكس : 5234538 11 963 + ص . ب : 11420

www.arabimexport.org syria@arabimexport.org